

ورقة بحثية، 16 تموز/ يوليو 2018

# الحركة الحقوقية في المغرب: جدلية التأثير والتأثر قبل الحراك العربي وبعده

← محمد أو الطاهر



نساء مغربيات يرفعن شعارات أثناء مظاهرة في اليوم العالمي للمرأة، في الرباط، المغرب، 08 مارس 2015. EPA ©

ربما لا يمكن الحديث عن الحراك العربي<sup>1</sup> دون التعامل مع خطابات وممارسات الديمقراطية وحقوق الإنسان والنظر في تأثير هذا الحراك على قوة وأنشطة المجتمع المدني، ودور هذا الأخير على ضعفه المفترض في خلق هذا الحراك ذاته. ويعود التباين الواسع وتعدد وجهات النظر التحليلية حيال هياكل ومؤسسات ونظم مثل المجتمع المدني والديموقراطية وحقوق الإنسان في معظم المجتمعات العربية إلى تباين المنطلقات النظرية وإلى المنشأ الغربي عادة لمعظم هذه المصطلحات لوصف ظواهر نمت في فترات تاريخية محددة. وما لا خلاف كبير عليه هو أن المواطنة كثقافة اجتماعية وعلاقة سياسية بين الفرد وأجهزة الدولة لم تترسخ بعد في معظم هذه المجتمعات مما يضعف من أسس قيام الديمقراطية كثقافة سياسية وممارسات اجتماعية مستقرة.

ويرتبط أول تعريفات المجتمع المدني بمبدأ الاستقلالية، حيث يعرفه بادي بأنه "مجموع المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع دون تدخل أو وساطة من الدولة"، وفي الإطار نفسه ينخرط تعريف أشفورد الذي يضع تحت مظلة المجتمع المدني "كل المؤسسات الحرة القائمة بين الفرد والدولة مثل الأسرة والكنائس والنوادي الرياضية والمؤسسات الخيرية".<sup>2</sup> المجتمع المدني إذن هو جملة مؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تعمل في استقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن تأثير الشركات الخاصة.<sup>3</sup>

وتُعرف جمعيات ومنظمات المجتمع المدني في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وكذا في المؤسسات الدولية عمومًا، بالمنظمات غير الحكومية، حيث تختصر عادة بأنها آخر مؤشر وهذا بالإنجليزية؛ حكومية غير منظمات لتعبير الأولى الأحرف وهي NGOs للنظر إلى هذه الكيانات بصفاتها مستقلة عن الحكومات ولكنها مرتبطة بها في الوقت نفسه في علاقات شد وجذب وصراع وتعاون حسب نوع النظام السياسي. ولكن هذه "الاستقلالية" ليست مكتملة لأن هذه المنظمات ذاتها خاضعة لقوانين حكومية، ولضغوط سياسية داخلها ومن خارجها، ولا اعتبارات تتعلق بتمويلها خصوصًا وأن معظمها يعتمد على التمويل الخارجي، مما يسمح بالتشكيك في مصداقية بعضها وتمثيله للفئات المجتمعية التي يدعي الدفاع عنها.<sup>4</sup>

ويسعى بحثنا حول تأثير الحركة الحقوقية بالمغرب إلى تسليط الضوء على الإشكالات التي ترتبط بالاستقلالية التي يتمتع بها المجتمع المدني، مع التأكيد على أن هذه الاستقلالية هي في علاقة اعتماد متبادلة مع مبادئ ومؤسسات المواطنة والديموقراطية.<sup>5</sup> وعلى الرغم من أن بعض التحديات والقيود التي تواجه عمل حركة حقوق الإنسان ليست هي المبحث الرئيسي لهذه الورقة، إلا أننا سننظر في بعضها

لفهم مدى وكيفية تأثير الحركة، وخصوصًا تلك القيود المفروضة على حرية العمل والتمويل<sup>6</sup> والتحديات الداخلية في جوانب المهنية، والإمكانات والتنسيق، وتداخل الحقوقى بالسياسى.<sup>7</sup>

سيكون حقل اشتغالنا إذن هو المجتمع المدني الحقوقى، أي مجموع المنظمات والجمعيات والشبكات التي تعمل في إطار حقوق الإنسان كما هو متفق عليها دوليًا، وذلك لتميزها عن باقي أطراف المجتمع المدني التي لا تنخرط في هذا الإطار. ولذا لن تعامل هذه الورقة مع المنظمات الحقوقية إسلامية الطابع، التي نرى أنها في نهاية المطاف تُشكّل جزءًا من الحركة الإسلامية، وتتبنى خطابًا انتقائيًا لحقوق الإنسان، بل تقوم بعملية "تشكيك انتقائي"، كما يقول عبد الباسط بن حسن، حول حقوق الإنسان، حيث ترى إنها نشأت في الغرب ومرتبطة بدينه وتراثه، ولا علاقة لها بالإنسان العربي المسلم الذي له خصوصيته وشخصيته المختلفة. من هذا المنطلق، سيكون حديثنا حول "المجتمع المدني الحقوقى" الذي يرى أن "حقوق الإنسان ليست فكرة مجردة بل هي عمل تاريخى متواصل" باعتبار أن المكتسبات الحقوقية ليست معطاة بشكل نهائي ومحتم، وأن إمكانية تحولها مرتبطة بالتفاعل المجتمعي والصراع الأيديولوجى.<sup>8</sup> ومن بين أهم آليات عمل هذا المجتمع الحقوقى:<sup>9</sup>

- تعميق الوعي الحقوقى ونشر الثقافة الحقوقية بالمحاضرات والندوات والإعلام.
- فضح الخروقات والانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان.
- صيانة الملف المطلبى الحقوقى، وذلك من خلال التقاضي والمناصرة من أجل ضمانات قانونية أكثر ثباتًا ووضوحًا.

وفيما عدا استبعاد الفاعلين الذين لا يعملون من منطلق كونية وشمولية حقوق الإنسان وذلك من وجهة نظر ان الحقوق تتحول وتتبدل من مجتمع لآخر بناء على نظرة ثقافية ولا تاريخية وثابتة، تتبنى هذه الورقة إطارًا واسعًا لاختيار الفاعلين الذين قمنا بدراسة تأثيرهم على أرض الواقع وسبل هذا التأثير، ويشملون شبكات وتحالفات وجمعيات وائتلافات ومنظمات تنخرط في مجال حقوق الإنسان بدرجات متفاوتة من خلال مجالات متنوعة. على هذا الأساس، قام ٥٤ من هؤلاء الفاعلين بملاء استمارة الاستبيان الذي يقوم عليه هذا البحث، أو تم تحليل معطيات شبكات التواصل الاجتماعية الخاصة بهم.<sup>10</sup>

في وكانت أهم التساؤلات التي سعى الاستبيان وتحليل شبكات التواصل الاجتماعى للاشتباك معها هي:

- هل كانت المكتسبات الحقوقية ما بعد الحراك مكتسبات عرضية أو هي ترجمة فعلية لسنوات من النضال والعمل الحقوقي؟
- هل؟ وكيف غير دستور 2011 بالمغرب خطاب وممارسة الحركة الحقوقية المدنية فيما يتعلق بالتأثير والتغيير الاجتماعي؟
- ما الجديد في نطاق تأثير المجتمع الحقوقي بعد حراك 2011، وهل أصبح أكثر جرأة في التطرق لمواضيع الرأي العام، وكيف تطورت آليات التأثير؟
- ما الظروف الاجتماعية والسياسية التي شجعت أو عرقلت نجاح الحركة الحقوقية في تحقيق التأثير المطلوب في ظل الحراك؟
- ما الإمكانيات الجديدة التي وفرها الحراك للمجتمع الحقوقي بالمغرب والتي سهلت التأثير الواقع المغربي؟
- هل ثمة آليات جانبية للحراك حالت دون تحقيق التأثير الحقوقي المرجو؟

أهم الفرضيات التي سنحاول اختبارها هي:

- كان الحراك نقطة تحول في سيرورة تحقيق مطالب الحركة الحقوقية.
- كان لشبكات التواصل الاجتماعي دور محوري في عملية التأثير بل والتعريف بالحركة الحقوقية ومجالات عملها على نطاق أوسع.
- فيما بعد الحراك لم تعد نجاحات أو إخفاقات الحركة الحقوقية تعتمد في نهاية المطاف أو بشكل رئيسي على استجابة الدولة، ويزيد عنها في الأهمية تفاعل الحراك الاجتماعي مع ممارسات المجتمع الحقوقي لتحقيق التأثير المنشود ولو بدرجات متباينة.

على هذا الأساس، تنقسم بقية الورقة للمواضيع التالية:

- المجتمع المدني الحقوقي: معطيات أولية.
- الحراك المغربي وتحول المجتمع المدني الحقوقي.
- نمط الأنشطة والمشاريع الحقوقية قبل وبعد الحراك.
- الاشتغال مع مكونات المجتمع المدني قبل الحراك وبعده.
- إشكالية التمويل الأجنبي: بين طبيعة التمويل ومستوى التأثير.
- جدلية التأثير والتأثر قبل الحراك وبعده.
- شبكات التواصل الاجتماعي وعملية التأثير قبل وبعد الحراك.
- صفحات الفيسبوك فضاءً لتوسيع دائرة التأثير: معطيات تحليلية.

## 1. المجتمع المدني الحقوقي:<sup>11</sup>

ارتكزت عملية اختيار مكونات المجتمع المدني الحقوقي بالمغرب التي شملها الاستبيان على أن تكون هذه المكونات ممثلة لتنوع وتعقيد الحركة الحقوقية المغربي على أساس مجموعة من المتغيرات التي كان أهمها ما يلي:

- سنة التأسيس
- وسط الاشتغال
- صفة الاشتغال
- طبيعة الاشتغال
- مجال الاشتغال
- وسائل وآليات الاشتغال

أولاً: تأرجحت سنة التأسيس ما بين 1975 و2015، مما سمح لنا بالوقوف على أنماط اشتغال متعددة للحركة الحقوقية المدنية في المغرب، خصوصاً بين تلك التي تأسست قبل حراك 2011 وبعده. ومن الواضح ان عدد ووتيرة انشاء المنظمات زادت منذ عام 2010.<sup>12</sup>

ثانياً: لاحظنا أن نحو نصف (48,4%) المجتمع المدني الحقوقي الذي اشتغلنا عليه، ينشط في المجالين الحضري والقروي معاً، ولا ينحصر اشتغاله في أحدهما إلا بنسبة قليلة: الوسط القروي (9,7%)، الوسط الحضري (19,4%).

ثالثاً: هناك صفات قانونية متعددة لتسجيل جماعات حقوق الإنسان لدى الدولة، ويرجع

ذلك أساسًا إلى أن الدستور المغربي يضمن لجميع المواطنين حرية تأسيس الجمعيات. ويظل نمط التسجيل المهيمن هو "الجمعية" التي يُفضّل المجتمع المدني الحقوقي الاشتغال في إطارها.

رابعًا: تتعدد مجالات عمل المجتمع المدني الحقوقي، وتتراوح ما بين السياسي والقانوني والاجتماعي والثقافي؛ ويأتي هذا الأخير في مقدمة مجالات العمل المفضلة في المجتمع المدني (34,9%). وأكدت غالبية مكونات المجتمع المدني الحقوقي ذات الطبيعة السياسية، أن الطابع السياسي لاشتغالها لا يجب فهمه بالمعنى الحزبي أو بمعنى السعي إلى ممارسة السلطة، ولكن بالسعي للتأثير في السياسات الحاكمة لحقوق الإنسان ولا سيما الحقوق المدنية والسياسية مثل حق التنظيم أو حق المحاكمة العادلة.

خامسًا: إضافة للجانب الثقافي الذي تتعدد أوجه نشاطه، تأتي حقوق المرأة كثاني أهم مجال يجتذب العاملين في الحقل الحقوقي. ويأتي بعد ذلك كل من حقوق الطفل، حقوق البيئة، الحقوق السياسية، كأهم مجالات الاشتغال بالنسبة للمجتمع المدني الحقوقي قيد الدرس.

سادسًا، فيما يخص وسائل وآليات اشتغال المجتمع المدني الحقوقي قيد الدرس، تبين لنا الأولوية التي يُولبها غالبية المكونات لكل ما يرتبط بالمحاور الثلاثة التالية:

- محور التكوين (تدريب وتأهيل)
- محور المرافعة (دراسات وتقارير)
- محور التعبئة (حملات تحسيسية، مؤتمرات وندوات)

## الحراك وبنية تحول المجتمع المدني الحقوقي

في ظل ما شهدته المنطقة العربية من حراك وتحولات وثورات، شهد المغرب إصلاحًا دستوريًا وانتخابات قبل موعدها المحدد سلفًا،<sup>13</sup> وقد كان لذلك أثر على بنية المجتمع المدني الحقوقي، وهذا ما يتضح من خلال الشكل الإحصائي أسفله:

وأخذ هذا التحول الذي شهدته الحركة الحقوقية المدنية عدة مستويات أهمها المستوى الموضوعاتي الذي جاء في الصدارة، وذلك من خلال توسيع دائرة الموضوعات الحقوقية التي يتم الاشتغال عليها. وكان للحراك دور في بلورة آليات تنظيمية جديدة لمواكبة التطورات السياسية والاجتماعية بالمغرب. ويوضح الشكل الإحصائي أسفله طبيعة هذا التحول الذي عرفه المجتمع المدني الحقوقي بالمغرب خلال فترة الحراك:

في الإطار نفسه، أكد الفاعلون الحقوقيون المنخرطون في نسيج الحركة الحقوقية المدنية على بُعدين أساسيين ميّزًا التحول الذي عرفته الحركة، وهما المساهمة في تكوين حركة 20 فبراير التي كان لها الدور في الدفع بعجلة الإصلاح الدستوري بالمغرب، إضافة إلى مراجعة الاستراتيجيات الكبرى للحركة الحقوقية وذلك لمواكبة التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية وخصوصًا المغرب من خلال الإصلاح الدستوري.

في هذا الإطار، نشير إلى أن إفرازات الحراك الذي عرفه المغرب في صورة حركة 20 فبراير لم يكن إيجابيًا على إطلاقه في نظر المجتمع المدني الحقوقي، حيث ثمة نقاط قوة ونقاط ضعف في مسار الإصلاح. فمن جهة، تم اعتبار حركة 20 فبراير في ذاتها نقطة إيجابية استهل بها الحراك في المغرب مساره، إلا أن نقطة القوة في نظر عدد كبير من أطراف المجتمع الحقوقي المغربي (الشكل الإحصائي أسفله) هي دستور 2011، الذي دشّن في نظرها مرحلة تاريخية لنضالات حقوقية كثيرة، وبين أهم مرتكزات الإصلاح الدستوري دسترة اللغة الأمازيغية، الفصل بين السلطات، إصلاح القضاء، ومبدأ المناصفة.

ولكن عدة منظمات صارت ترى نفس الدستور كنقطة ضعف في التحولات السياسية المؤثرة ليس بسبب وثيقة الدستور ذاتها، بل بسبب التنزيل التشريعي أو بالأحرى مستوى التأويل فيما يخص المشاريع التنظيمية القانونية المرتبطة به. في المقابل، نجد أن النقطة السلبية خلال سيرورة الحراك بالمغرب، والتي يتوافق حولها معظم أطراف المجتمع المدني الحقوقي التي تم الاشتغال عليها، كما هو واضح في الشكل الإحصائي أسفله، هي صعود حزب العدالة والتنمية ذي المرجعية الإسلامية للحكم، وفسر بعضهم ذلك بالخشية من حدوث تراجع حقوقية في مجالات متعددة. وجرّت الإشارة إلى مجالين اثنين: المساواة بين الجنسين والحريات الفردية

## 2. نمط الأنشطة والمشاريع الحقوقية قبل وبعد الحراك العربي

لا يمكن الحديث عن الفعل الحقوقي بدون وسائطه وآلياته، وقد تختلف هذه الأخيرة حسب الظروف السياسية والاجتماعية والتاريخية التي تعيشها الحركة الحقوقية في مجتمع ما. ولعل ما ميّز منظومة الأنشطة والمشاريع التي اشتغلت عليها الحركة الحقوقية المدنية بالمغرب قبل وبعد الحراك، هو بُعدها التطوري من حيث الحدة والدرجة لا من حيث النوع والطبيعة؛ حيث أكد الفاعلون الحقوقيون المدنيون على أن وتيرة الاشتغال هي التي عرفت تغيّراً وارتفاعاً ما بعد الحراك، بينما تم الاعتماد تقريباً على آليات وأنماط الاشتغال نفسها. ويوضح الشكلان الإحصائيان أسفله تقارب أنماط الاشتغال من خلال الوقوف على أهم الأنشطة التي تم القيام بها قبل وبعد 2011:

إن الفرق الطفيف الذي أمكننا ملاحظته في هذا الإطار، هو عملية الاشتغال على مطالب كانت آنية في وقتها (خلال الحراك وخصوصاً أثناء وقفات ٢٠ فبراير الاحتجاجية)، ونخص بالذكر مطالب أو مرافعات تغيير الدستور والقوانين الجارية من أجل ملاءمتها مع الاتفاقيات الدولية.

في هذا الصدد، تخضع مواضيع أو أهداف هذه الأنشطة لمنطق الاشتغال نفسه، حيث لم تتبدل كثيراً بسبب الحراك، فالمرافعات أو المطالب المحددة قبل 2011 كانت 27,8% لتصل 28,2% بعده، بينما انخفضت نسبة "تقوية القدرات" من 31,5% إلى 25,4%، وذلك مفهوم في الضوء التوجه أكثر للعمل العام بعد الحراك مقارنة بالسعي لدعم العضوية وزيادة المناصرين قبل الحراك.

في المقابل، ما أثارنا في الشكلين الإحصائيين أعلاه هو انخفاض كبير في نسبة



الاشتغال على مسألة " النهوض بثقافة حقوق الإنسان"، حيث كانت سواء قبل 2011 أو بعده - أقل من 3% من مجموع الأنشطة، بالإضافة إلى مسألة "تغيير العقلية والسلوكيات" التي تقل نسبتها بدورها عن 3%. وتطرح هذه النتيجة عدة إشكالات، ولعل أهمها إشكال النضالية Militantisme التي لا تزال تطغى على الأنشطة والمشاريع التي تشغل عليها الحركة الحقوقية المدنية بالمغرب، في حين لا تحظى مسألة التربية على ثقافة حقوق الإنسان التي تتطلب اشتغالا على المدى البعيد سوى بقدر أقل بكثير من الاهتمام.

وإذا ركزنا على الأنشطة التي عرفت نجاحًا كبيرًا بين الفترتين، سنجد أن "المؤتمرات والندوات" كانت في صدارة الأنشطة قبل 2011 بنسبة 45,5%، بينما انخفضت بعد 2011 إلى 21,9%؛ وقد يفسر ذلك أن أغلب المؤتمرات والندوات كان فرص تشكيل ائتلافات والتحصير لمرافعات قانونية والضغط من أجل تغيير القوانين. أما الأنشطة الجديدة التي عرفت نجاحًا بعد الحراك، فيبرز بينها "الدراسات والتقارير" بنسبة 18,8%، حيث لم يتم التأكيد عليها بنفس القدر فيما قبل 2011، إضافة إلى "التكوينات والتدريبات" التي عرفت ارتفاعًا ما بعد 2011 من 13,6% إلى 21,9%.

## ويوضح الشكلان الإحصائيان أسفله هذه الاختلافات في الأنشطة التي عرفت نجاحًا قبل وبعد 2011 :

ولعل الوقوف على أوجه الاختلاف والتشابه في طريقة اشتغال المجتمع المدني الحقوقي بالمغرب قبل وبعد الحراك، يساعدنا في ضبط أهم التحولات التي عرفتتها الحركة الحقوقية المدنية في هذا المجال. ويسعى الجدول أسفله لرصد أهم أوجه التشابه في الاشتغال قبل وبعد الحراك، خصوصًا بالنسبة للمجتمع المدني الحقوقي الذي نشأ قبل 2011:

أوجه التشابه في طريقة الاشتغال ما قبل الحراك وما بعده
الاشتغال على أنشطة القرب <sup>14</sup> (ذات الصلة بالتنشيط الاجتماعي والثقافي والرياضي لفائدة الأطفال والياfeين)
التخطيط للتغيير والتوجهات الاستراتيجية
الاشتغال على القوانين المنظمة
توعية المواطن بحقوقه والمطالبة بها
وضع آفاق جديدة للاشتغال بتنسيق مع الشركاء
الاشتغال وفق الاستراتيجيات والأهداف الموضوعية
الاشتغال على تبادل الخبرات وتعزيز القدرات وتأهيل الفئات للدفاع عن قضايا حقوقية
طريقة اتخاذ القرارات (بالإجماع)
العمل بطريقة ديمقراطية
استمرار الاعتماد على وسائل الترافع والتعبئة من أجل تغيير القوانين التمييزية وإرساء آليات مؤسسية لحماية الحقوق.

في المقابل، نقف في الجدول أسفله على أوجه الاختلاف التي ميزت أنشطة الحركة الحقوقية المدنية ما قبل الحراك وما بعده.

أوجه الاختلاف في طريقة الاشتغال ما قبل الحراك العربي وما بعده
المرجعية الدستورية مع صعود صوت المجتمع المدني وما صاحبه من المقاربة الجديدة التي تنتهجها الدولة
الانفتاح على جمعيات أصبحت تؤمن بالتنوع اللغوي والثقافي لكن بوتيرة أكبر
انخفاض الرقابة والتصديق
العلاقات العامة مع مؤسسات الدولة التي توفر تمويل المشاريع
إيقاع أسرع في الاشتغال
جرأة وتحدي أكبر في طرح المطالب الحقوقية
الاشتغال عبر التحالفات والشبكات والاتلافات بدل الطرق الانفرادية
الاشتغال على المشاريع بشكل موحد وليس عن طريق لجان عمل متفرقة
مراجعة الخطاب والوسائل المعتمدة في التحسيس وفي الإقناع لتأخذ بعين الاعتبار التحولات السياسية الجديدة

وأكدت بعض أطراف المجتمع المدني الحقوقي على غياب أوجه الاختلاف في طريقة اشتغالها، حيث بيّنت أنها دائما ما كانت تطالب بالتغيير وبالوسائل والآليات نفسها، ولم يحدث الحراك أي فرق في طريقة الاشتغال، اللهم إذا استثنينا وتيرة الاشتغال التي عرفت ارتفاعًا ملحوظًا.

### 3. عملية الاشتغال مع مكونات المجتمع المدني قبل الحراك وبعده

تعد عملية التشبيك من أهم آليات اشتغال المجتمع المدني الحقوقي فيما بينه، وهذا يسمح له بتبادل الخبرات وتطوير ذاته؛ ويوضح الشكل الإحصائي أسفله أن غالبية من اشتغلنا عليهم من مكونات المجتمع المدني يعملون بشكل دائم مع باقي نسيج المجتمع المدني الحقوقي، والباقيين يشتغلون سويًا بشكل متقطع.

وليس ثمة فرق في طبيعة الاشتغال مع الحركة الحقوقية، سواء الداخلية أو الخارجية قبل الحراك وبعده، بينما اختلفت كثافة الاشتغال، إذ أكد المجتمع المدني الحقوقي ارتفاع نسبة وحدة العمل الجماعي مع "جمعيات المجتمع المدني الحقوقي" و "المنظمات الحقوقية الدولية" بعد 2011، مع انخفاض ملحوظ في التعاون مع المؤسسات الحكومية، وأرجع البعض ذلك الانخفاض إلى المرجعية الإسلامية للحزب الذي تصدر الانتخابات وشكل الحكومة بعد الحراك. ويوضح الشكلان أسفله هذا المعطى:

في هذا الإطار، كانت الإجابة عن سؤال الاشتغال مع المنظمات الحقوقية التي تنخرط في نسيج المجتمع المدني ذو المرجعية الدينية بالنفي لدى غالبية الحركة الحقوقية المدنية، وذلك لأنها في نظرها تعتمد على تصور جزئي وانتقائي لمنظومة حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها دوليًا، وجرت الإشارة إلى الحريات الفردية التي لا تتقاسمها المنظمات الحقوقية ذات التوجه الديني مع الحركة الحقوقية المدنية. وفي المقابل، أوضحت بعض مكونات الحركة الحقوقية المدنية انها تشتغل مع هذه المنظمات بشكل جزئي فيما يخص المطالب الحقوقية العامة المرتبطة أساسًا بما هو اقتصادي وسياسي وبيئي. يوضح الشكل الإحصائي أسفله نسب الاشتغال بين هذه المنظمات الحقوقية:

وبلخص الجدول التالي - من وجهة نظر الفاعلين الحقوقيين - أهم الإنجازات التي تم تحقيقها من خلال عملية التشبيك بين مكونات المجتمع المدني الحقوقي:

أهم الإنجازات التي تم تحقيقها من خلال الاشتغال الجماعي بين مكونات المجتمع المدني الحقوقي <sup>15</sup>
تعبئة الفاعلين الجمعيين والإعلاميين والسياسيين والمؤسساتيين من أجل الانتصار لاستقلال القضاء.
الحملات التحسيسية والترافعية لفائدة العديد من القضايا (إلغاء عقوبة الإعدام، المحكمة الجنائية الدولية، العدالة النسائية، الحق في الوصول للمعلومات).
التفكير والتشاور بين مختلف الفاعلين حول استقلالية القضاء، وحرية التعبير، والحق في الحصول على المعلومات.
المساهمة في تقوية قدرات مجموعة من الأطر الشابة بهدف صنع التغيير.
المرافعة من أجل ملائمة العديد من النصوص القانونية الوطنية مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.
دراسات مشتركة حول المشاركة السياسية للمرأة؛ زواج القاصرات؛ والسياسات العمومية.
على المستوى التعليمي تم عقد ندوات وورش بعدد من المؤسسات التعليمية في مختلف المواضيع والأنشطة الحقوقية.
تجديد الميثاق الوطني لحقوق الإنسان. <sup>16</sup>
تبادل الخبرات وتوحيد الجهود في التعاطي مع قضايا حقوقية مشتركة.
التنديد المشترك الذي أدى إلى تغيير المادة 475 من القانون الجنائي التي تسمح للمغتصب بعدم دخول السجن من خلال الزواج بالضحية.
المشاركة في الترافع من أجل تفعيل مضمين الدستور.
تعزيز قدرات المجتمع المدني وتأهيله للدفاع على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
التشبيك والعمل في صفة جماعية من أجل تغيير بعض القوانين التمييزية.
تعبئة المجتمع المدني للتنديد ضد التمييز المبني على الجنسية.
انتزاع مكتسبات بالنسبة لإدراج مبدأ المساواة بين الجنسين، وعدم التمييز في الدستور، وإصدار تقارير وطنية وموازية مشتركة.
تعبئة الفاعلين والتأثير المشترك في الرأي العام بخصوص قضايا العدالة الاجتماعية.

#### 4. إشكالية التمويل الأجنبي: بين طبيعة التمويل ومستوى التأثير

يطرح التمويل الأجنبي للحركة الحقوقية المدنية عدة إشكالات؛ أهمها استخدامه كآلية للضرب في مصداقية عمل هذه الأخيرة، وذلك من خلال اتهامها بموالة جهات أجنبية وخدمة أجندات أيديولوجية وسياسية خارجية على طريق الدفاع عن حقوق بعينها ولا

سيما في مجالات حقوق المرأة وقضايا التنوع الديني والحريات الفردية. وهذا هو الاتهام الوحيد الذي تُواجه به الحركة الحقوقية المدنية بالمغرب، سواء قبل 2011 أو بعده.<sup>17</sup> ففي 2014 على سبيل المثال، اتهم وزير الداخلية محمد حصاد منظمات مجتمع مدني بالعمل ضمن "أجندة خارجية" وتلقي تمويلات بهدف الإساءة لسمعة المغرب. ورد أحمد الهايج، رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، قائلاً إن "التمويل الذي تحصل عليه الجمعية يتم في إطار شراكات وبناء على برامج ومشاريع وأنشطة ويتم التصريح به لدى الأمانة العامة للحكومة ويجري إنجاز التقارير المالية والأدبية حوله ويخضع [للفحص] من قبل خبراء ماليين".<sup>18</sup>

وهناك اختلاف في ترتيب الأهمية النسبية لمصادر تمويل مشاريع الحركة الحقوقية المدنية بالمغرب، قبل وبعد الحراك، كما يوضح لنا الشكل الإحصائي أسفله. قبل الحراك كان التمويل الذاتي (46,2%) أساس اشتغال المجتمع المدني الحقوقي، ولا يأتي التمويل الحكومي 28,2% والتمويل الخارجي 25,6% إلا في مرحلتين ثانية وثالثة؛ ولعل هذه النتيجة تدفع المحللين الناقدين للتقليل من أهمية الاتهام بالتمويل الخارجي الموجه للحركة الحقوقية قبل 2011.

ويوضح الشكل الآتي كيف ارتفعت نسبة التمويل الخارجي لمشاريع وأنشطة المجتمع المدني الحقوقي ما بعد 2011 لتتجاوز الضعف تقريباً؛ حيث انتقلت من 25,6% قبل 2011 لتصل إلى 53,8%.

ويُعَدُّ هذا الارتفاع في نسبة التمويل الخارجي ما بعد 2011 من بين تفسيرات الحضور القوي للخطاب الإعلامي المناوئ والمؤامراتي الذي تعرضت له الحركة الحقوقية المدنية بالمغرب.<sup>19</sup>

ومن هذا المنطلق، من المفيد الوقوف على العلاقة بين طبيعة التمويل ومستوى التأثير الذي يمارسه المجتمع المدني الحقوقي بالمغرب. ورغم أن أغلب المشاركين في الاستبيان يرون علاقة طردية بين التمويل وبين النجاح في تحقيق أهداف الفاعلين الحقوقيين - ولو بشكل نسبي - كما هو مبين في الشكل الإحصائي أسفله، فإن عدة فاعلين حقوقيين،<sup>20</sup> يرون أن النجاح والتأثير لا يتوقف على التمويل حصرياً. ويجادلون أن التمويل سواء أكان حكومياً أو خاصاً، محلياً أو خارجياً، فإنه لا يغير الأهداف التي يتم العمل عليها تسطيرها والحقوق التي يجري الدفاع عنها في المنظمات القوية والحقيقية ولكنه لا شك عامل أساسي في تنظيم الأنشطة والفعاليات التي عن طريقها تنجح هذه الأهداف. وهناك حاجة لمزيد من البحث لتبين ما إذا كانت هناك علاقة بين نوع ومصدر التمويل ونوع النشاط والحقوق التي يجري إبرازها والدفاع عنها وهو الأمر الذي لا يمكن الزعم به حالياً.

وفي نفس الوقت نلاحظ في الشكل الإحصائي أسفله غياب التمويل الخارجي بخصوص الأنشطة التي فشلت - أو كما فضل المشاركون تسميتها بأنشطة حققت تأثيرًا أقل - حيث أعتد معظمها على التمويل الذاتي بشكل كبير وعلى التمويل الحكومي في بعض الحالات.

ويجب توخي الحذر في استخلاص النتائج هنا حيث من المعتقد ان عديدًا من الفاعلين الحقوقيين لا يمارسون أنشطة بعينها تخوفًا من غياب الدعم المجتمعي أو قوة معارضة الدولة لها وبالتالي تتفهم أكثر ادعاء معظم الفاعلين أن معظم الأنشطة التي يقوم بها المجتمع المدني الحقوقي بالمغرب لم تعرف "فشلاً وتأثيرًا أقل".

## 5. جدلية التأثير قبل الحراك وبعده

فيما يشبه العملية الجدلية، يؤثر المجتمع المدني الحقوقي في (ويتأثر بـ) محيطه، حيث ينجح من ناحية في تحقيق بعض المطالب الحقوقية فيؤثر على الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحيطة؛ كما أنه من جهة أخرى، يتأثر بتلك الظروف البنيوية المتغيرة نفسها التي أتاحت (أو منعت عنه) لحد كبير مساحات العمل الممكن في أول الأمر.

بداية، حققت الحركة الحقوقية المدنية بالمغرب قبل الحراك مجموعة من التأثيرات التي كانت بالنسبة لها العمود الفقري لاشتغالها وضمان استمراريتها، ومن بين أهم هذه التأثيرات نجد مسألة تأهيل أطر للتغيير خصوصًا داخل الحركة الحقوقية كاستراتيجية داخلية،<sup>21</sup> إضافة إلى تعبئة الجمهور من أجل قضايا حقوقية معينة كاستراتيجية خارجية.<sup>22</sup> ويوضح الشكلان الإحصائيان على هذه الصفحة أهم هذه التأثيرات التي حققها المجتمع المدني الحقوقي بالمغرب قبل وبعد 2011، بترتيب أهميتها من وجهة نظر المشاركين في الاستبيان. ورغم أن "تأهيل أطر للتغيير" و"تعبئة الجمهور من أجل قضايا معينة" استمرتا أكثر التأثيرات أهمية إلا أن اهتمام الفاعلين بتغيير القوانين والقناعات الاجتماعية زاد بوضوح.

وفي الإطار نفسه، نجد أن نوعية الصعوبات التي واجهتها الحركة الحقوقية المدنية قبل 2011 وبعده لا تختلف كثيرًا، فالثلاثي: "الحصول على التمويل"، و"الحصول على الترخيص"، و"الحصول على فضاء ملائم"، يتصدرون قائمة هذه الصعوبات، سواء قبل الحراك أو بعده. على هذا الأساس، يمكن القول إن الصعوبات التي تواجهها الحركة

الحقوقية المدنية عمومًا هي صعوبات بنيوية مرتبطة ببنية الفعل الحقوقي نفسه، وذلك من خلال استناده الأوّلي على المنظومة الدولية لحقوق الإنسان (سواء المنظومة المعيارية أو التمويل الخارجي) في مواجهة ضغط أو رفض الدولة أو الحكومة أو قوى مجتمعية محلية، ولكن هذا الاستناد في نفس الوقت يجعل الحصار والتصييق الأيدولوجي عليها من الداخل أسهل في أحيان كثيرة وخاصة في فترات تصاعد المد القومي الوطني أو مع غياب دولة/نظام سياسي يُنظر فيه لقوى المجتمع المدني على أنها شريك، ولو حتى في علاقة صراعية، وليس خصمًا دائمًا.

ويوضح الجدول أسفله أهم المكتسبات التي حققتها الحركة الحقوقية المدنية بالمغرب بعد الحراك:

أهم مكتسبات الحركة الحقوقية ما بعد الحراك
الدستور الجديد (دستور 2011)
الرفع من مستوى وعي الشباب
تغيير قوانين وتطوير عملية التشبيك والاشتغال على مشاريع جديدة
الحراك الاجتماعي المستمر
وضع حد لحالة الانتظار والالتباس السياسي والاجتماعي الذي كان قائمًا في السنوات الماضية بخصوص وضعية حقوق الإنسان
مزيد من الحرية في التعبير عن الرأي
توسيع الحريات وتقعيد حقوق الإنسان دستوريا وتطور الحركة الحقوقية مؤسساتيًا
استكمال المصادقة على الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان
بناء قاعدة شعبية للتنديد بالحركة والظلم الاجتماعي
افتتاح أكبر على الشباب وتوسيع القاعدة حول ربط مطلب الديمقراطية بحماية حقوق الإنسان

وهناك نسبة قليلة من المشاركين الذين شملهم المسح أكثر تشاؤمًا بصدد نجاح الفاعلين الحقوقية حيث يرى ان معظم هذه المكتسبات شكلية لا ترقى لمستوى الطموحات. ويوضح الجدول أسفله أهم العراقيل التي واجهتها الحركة الحقوقية المدنية بعد الحراك من وجهة نظر المشاركين:

أهم العراقيل التي واجهتها الحركة الحقوقية بعد الحراك
توقيف ومنع أنشطة بعض الجمعيات الحقوقية من طرف وزارة الداخلية، وبعض إجراءات حكومة حزب العدالة والتنمية
تردد مؤسسات الدولة في دعم جهود المجتمع المدني الحقوقي والتعاون معه
نخبوية الحركة النسبية
التضييق على المدافعين عن حقوق الإنسان من جانب السلطات
عراقيل إدارية
عدم فصل السلطات
خذلان النقابات للجماهير
تعارض الأهداف لدى الحركة الحقوقية
الطعن في استقلالية الحركة الحقوقية والضغط على أنشطتها وقمع بعض مكوناتها
تكاثر الملفات الحقوقية في ظل محدودية الإمكانيات لمواكبة المستجدات والتغيرات والانتهاكات
انعدام الحوار مع الهيئات الحكومية

انتهاج سياسات عمومية ضد صالح الفئات الأكثر تهميشًا (مثال الخوصصة)  
التسويق في تنزيل المقتضيات الدستورية وإصلاح مؤسسات الحكامة  
تنامي التوجهات المحافظة المعادية للمساواة بين الجنسين والمستندة على مرجعية دينية

ويخلص رد فعل جمعية "عدالة من أجل الحق في محاكمة عادلة" (تأسست في الرباط عام 2005) على أحد أسئلة الإستبيان المحددات الرئيسية ومناخ عمل الفاعلين الحقوقيين في المغرب لحد كبير خلال وبعد فترة الحراك:

"لا بد أن نسجل أن الحراك الذي عرفته المنطقة، بما فيها المغرب، وضع حدًا لحالة الانتظار والالتباس الذي كان قائمًا في السنوات الماضية بخصوص وضعية حقوق الإنسان، وهذا القطع مع الماضي فيما يخص الالتباس ترجم إلى محاور أساسية، أولهما تمثل في مراجعة الدستور المغربي الذي تمت المصادقة عليه .. والتنصيب على الحقوق الأساسية والمهمة، وإدماج توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وإحداث هيئات الحكامة وتوسيع الحريات، وبذلك يكون الدستور قد ترجم مطالبات المغاربة منذ سنوات والتي أكدها الحراك... المحور الثاني تمثل في الانتخابات السابقة لأوانها والتي نظمت انطلاقًا من الدستور الجديد... هذا التطور والحراك والانتخابات وضعت حدًا للالتباس الذي كان يحيط بالفعل السياسي... فيما يخص الآراء والمواقف السياسية للأحزاب السياسية، لكن على الرغم من ذلك يمكن القول إنه لا يزال هناك التباس لدى السلطات العمومية فيما يخص تدبير التظاهرات، ولا يزال لديها أيضًا التباس وأزمة تدبير الرأي الداعي إلى مقاطعة الانتخابات. فبقدر ما سمح بتنظيم المسيرات والتعبير عن الرأي عن طريق وسائل الإعلام، في الوقت نفسه تم التضييق على النشطاء الداعين للمقاطعة، وبالتالي بقدر ما تتطور المؤشرات نحو الديمقراطية بقدر ما لا تزال هناك إشكالات حقيقة لأزمة التدبير وللوضوح الاستراتيجي للسلطات العمومية في هذا المجال".<sup>25</sup>

## 6. شبكات التواصل الاجتماعي وعملية التأثير قبل وبعد الحراك

شبكات التواصل الاجتماعي مجال عام افتراضي يستطيع من خلاله معظم الأفراد التواصل بعيدًا عن وسائل الرقابة والضغط التقليدية. إنه تجل آخر من تجليات المجال العام كما حدده هابرماس بكونه "ميدانًا منطقيًا يُعد بيتًا لجدال المواطنين وتشاورهم واتفاقاتهم وسلوكياتهم، حيث يكون الأفراد قادرين على المشاركة بحرية لا بداء آرائهم من خلال عملية تعبر عن ديموقراطية المشاركة بين الأفراد".<sup>26</sup> ويتميز حضور المجتمع المدني الحقوقي بالقوة على شبكات التواصل الاجتماعي، حيث إن 96,8% من الفاعلين الذين اشتغلنا عليهم يملكون حسابًا على أحد شبكات التواصل الاجتماعي

باسم منظماتهم.

ويعتبر حساب الفيسبوك من أهم الحسابات التي تستعملها الحركة الحقوقية المدنية للتواصل عبر المواقع الاجتماعية، حيث تصل نسبتها إلى 62,5% في مقابل 18,8% بالنسبة لتويتر و16,7% بـخصوص اليوتيوب. وسنركز في هذا المحور على طبيعة حضور المجتمع المدني الحقوقي في الفضاء الافتراضي من خلال دراسة صفحات فيسبوك لعدد معين من المنظمات.

وهناك أربعة أهداف رئيسية محددة ذاتياً لهذا الحضور القوي على صفحات فيسبوك كما هو واضح في الشكل الإحصائي أسفله، أولاً: هو الإعلان والإخبار عن الأنشطة الفعلية للمنظمة؛ ثانياً: التعريف بالمنظمة ومجالات اشتغالها؛ ثالثاً: التعبئة بخصوص الحملات التحسيسية والوقفات أو الاحتجاجات المنظمة؛ رابعاً: التنديد بانتهاكات حقوق الإنسان داخل المجتمع.

ويخلص الجدول أسفله - وفقاً للمنظمات المشاركة في الاستبيان - أهم أسباب خلق منصات على شبكات التواصل الاجتماعي:

أهم أسباب خلق حساب على شبكات التواصل الاجتماعي
المزيد من التواصل والاطلاع وتقاسم التجارب
التعريف بالمنظمة والإخبار بأنشطتها
التواصل والإخبار والتعبئة بالقضايا المطروحة
التعريف بأنشطة المنظمة ومواقفها تجاه القضايا الحقوقية الراهنة
تسهيل عملية التواصل مع المجتمع
خلق فضاء للحوار بين جميع المهتمين بالوضع الحقوقي
مواكبة الأحداث
تطوير شبكة العلاقات
فضح الانتهاكات الحقوقية
توسيع مجالات العمل
نشر البيانات والتضامن مع حركات أخرى
خلق حملات إلكترونية تحسيسية
مواكبة التطورات الحاصلة على مستوى التواصل، والانفتاح على فئات الشباب

وأسهم الحراك في تسريع وتيرة تحقيق هذه الأهداف عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي، وقد تبين ذلك من خلال نسبة التأثير المتخيلة من جانب الفاعلين بفضل هذه الشبكات والتي ارتفعت من 8,3% قبل 2011 لتصل إلى 37,9% بعد 2011. وتبقى



نسبة التأثير على العموم في ارتفاع مقارنة مع الفترة التي سبقت الحراك (بين "لا بأس بها" والنسبة "عالية")، حيث انتقلت من 79,1% قبل 2011 لتصل إلى 96,6% بعد 2011. وبالتالي نستنتج أن الدور الذي لعبته شبكات التواصل الاجتماعي كان إيجابياً للغاية في نظر الحركة الحقوقية المدنية بالمغرب.

وللوقوف على أمثلة حية لهذه التأثيرات التي حققها المجتمع المدني الحقوقي بالمغرب، نسرّد في الجدول أسفله أهمها وأبرزها كما جاءت على لسان الفاعلين الحقوقيين المدنيين:

أمثلة حية عن التأثيرات الإيجابية التي سمحت بها هذه الشبكات لمنظمتكم
التجاوب مع قضايا مهمة وحساسة مثل حقوق الأقليات
زيادة نسبة الحضور في الأنشطة والتفاعل مع البيانات والاختبارات
إشراك أطر عليا في مناقشة قضايا هامة مثل الحريات الفردية
نشر ثقافة حقوق الإنسان خصوصاً وسط الشباب
نجاح إعلامي للحملة التحسيسية حول مساهمة الرجال في تعزيز حقوق النساء
الدخول في شراكات جديدة مع دول أجنبية
كسب التأييد بالنسبة للقضايا التي تدافع عنها خصوصاً الحقوق اللغوية
التعبئة والتنديد بخصوص قضية أمينة الفيلالي التي انتحرت عقب اجبارها على الزواج من مغتصباها في 2012
طلب الانخراط في المنظمة من قبل عدد من رواد شبكة التواصل الاجتماعي
التأثير على مستوى المجتمع، خلق نقاش عام، تغيير الخطاب (مثال الحديث عن المثلية وليس عن الشذوذ)
تعبئة لوقفات احتجاجية ومسيرات ناجحة (2012-2014) بشأن العنف ضد النساء

عمومًا، كان لشبكات التواصل الاجتماعي فضل كبير في تحقيق بعض المطالب الحقوقية، وذلك بسبب تغيير نمط التفاعل مع الجمهور المحتمل كما يعتقد المشاركون في الاستبيان:

الجديد الذي أحدثته شبكات التواصل الاجتماعي على طريقة اشتغالكم
سرعة التفاعل
التعريف وتسهيل الضوء على أنشطة الحركة
سهولة التواصل
زيادة طلبات الانخراط في المنظمة
الإعلان عن عمل المنظمة بلغات متعددة
تسهيل عملية تقديم الشكاوى
تسهيل فضح الانتهاكات الحقوقية
التعبئة على شكل واسع

## 7. صفحات فيسبوك كفضاء لتوسيع دائرة التأثير: معطيات تحليلية

حيث أن 62% من المجتمع المدني الحقوقي الذي اشتغلنا عليه يملك صفحة فيسبوك، قمنا بدراسة ٣٤ صفحة مختلفة لمنظمات وجماعات حقوقية مختلفة. وتتابع هذه الصفحات ما يجري من أنشطة خاصة بها وفي الشارع عموماً وخصوصاً مظاهر الاحتجاج الاجتماعي مثل التظاهرات والوقفات. ولكن ربما الأهم هو امتداد التغطية لكثير مما يجري في المدارس والمؤسسات الإدارية والطرق والشوارع، إذ ما إن يتم نشر فيديو أو صور تتعلق بالمس بكرامة المواطن، أيا كانت طبيعتها، إلا وانخرط المجتمع المدني الحقوقي في طلب توضيحات أو تقديم بيانات وتنديدات، وفي بعض الأحيان ما إن يتقرر افتراضياً القيام بتظاهرة إلا وتكون قد تحققت على أرض الواقع.

سمح هذا الفضاء الجديد للحركة الحقوقية المدنية بأمرين اثنين: من جهة، ضبط وتوثيق مبدئي لحالات المس بحقوق الإنسان من خلال التسجيلات والصور التي يشاركها المواطنون على شبكات التواصل الاجتماعي؛ ومن جهة أخرى، تعبئة الجماهير على نطاق واسع للاحتجاج ومن تم المطالبة بالتغيير الفوري للوضع. هكذا أصبحت صفحات فيسبوك بمثابة وسيط بين المواطن والحركة الحقوقية المدنية، حيث يقوم الأول بإيصال المعلومة، ليشرع الثاني في بلورتها على شكل بيانات وبلغات وطلبات يتم تقديمها إلى الهيئات المتخصصة للضغط عليها من أجل اتخاذ اجراء.

ويمكن تحديد أربعة استعمالات رئيسية لصفحة الفيسبوك في هذا الإطار:

خصائص وأمثلة

أنواع الاستعمال  
الاستعمال الإخباري

الكاتبة/ة

محمد أو الطاهر  
محمد أو الطاهر، باحث في سوسيولوجيا الدين والنوع الاجتماعي

## عن مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم، وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي الى تحقيق تغيير ديمقراطي. تلتزم المبادرة في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والمساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية. وهي تقوم بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم منبراً للأصوات المتميزة.

- نتج بحوث أصيلة يقدمها خبراء محليون، وتشارك مع مؤسسات عربية ودولية لنشرها.
  - نشجع الأفراد والمؤسسات على القيام بتطوير رؤيتهم الخاصة للحلول السياسية.
  - نعبئ الأطراف المعنية لبناء تحالفات من أجل إنجاز التغيير.
- هدفنا أن تشهد المنطقة العربية صعود وتنمية مجتمعات ديمقراطية عصرية.
- تأسست "مبادرة الإصلاح العربي" عام 2005 ويشرف على عملها مجلس الأعضاء والهيئة التنفيذية.

[contact@arab-reform.net](mailto:contact@arab-reform.net)

[arab-reform.net](http://arab-reform.net)

©2018 - مبادرة الإصلاح العربي  
للإطلاع على شهادة حقوق التأليف والنشر، اضغط/ي هنا:

